محاضرة: مجالات تطبيق قانون المنافسة

حدد القانون 12-08 المعدل والمكمل بالأمر 03-03 المتعلق بالمنافسة نطاق تطبيق قواعد قانون المنافسة من جوانب متعددة، بما في ذلك الأشخاص والنشاطات. وقد شمل هذا التعديل إضافات جديدة تتعلق بمجال النشاطات، حيث أُدرجت عمليات الاستيراد والصفقات العمومية ضمن نطاقه. كما وسَّع القانون 05-10 المعدل والمكمل للأمر 03-03 مجال التطبيق ليشمل نشاطات أخرى، مع مراعاة النطاق الجغرافي لتطبيقه. وبناءً على ذلك، يمكن تحديد نطاق التطبيق وفقاً لما يلي:

- نطاق التطبيق من حيث الأشخاص (الفرع الأول).
- نطاق التطبيق من حيث النشاطات (الفرع الثاني).
- نطاق التطبيق من حيث المكان (الفرع الثالث).

المحور الأول: نطاق تطبيق قانون المنافسة من حيث الأشخاص

يشمل تطبيق قانون المنافسة في الجزائر، وفقاً للمادة 02 من الأمر 03-03 (قبل تعديله)، الأنشطة المتعلقة بالتوزيع والخدمات، بما في ذلك تلك التي تنفذها الجهات العامة. شرط ألا تكون هذه الأنشطة جزءاً من صلاحيات السلطة العامة أو مهام المرافق العامة.

المادة 3 من قانون 08/12 (المعدل والمتمم للأمر 03-03) وسَّعت المفهوم ليشمل "كل شخص طبيعي أو اعتباري يمارس نشاطاً دائماً في مجال الإنتاج أو التوزيع أو الخدمات أو الاستيراد." ويشير هذا التعديل إلى أن المشرع ركَّز على النشاط الاقتصادي كمعيار أساسي لتطبيق القانون، سواء كان الفاعل فرداً أو مؤسسة.

في سياق التطورات التشريعية، استُبدل في الأمر 03-03 مصطلح "العون الاقتصادي" بمصطلح "المؤسسة"، مع التأكيد على ديمومة النشاط كشرط أساسي. بينما يشير القانون 02-04 المتعلق بالممارسات التجارية إلى أن العون الاقتصادي يمكن أن يكون متعبداً أو تاجراً أو حرفياً أو مقدم خدمات، بغض النظر عن صفته القانونية، ما دام يمارس نشاطاً موجهاً لتحقيق الأهداف التي أنشئ من أجلها.

يتضح من ذلك أن قانون المنافسة يشمل جميع الجهات الفاعلة في النشاط الاقتصادي، سواء كانت مؤسسات عامة أو خاصة. ويندرج تحت هذا النطاق المؤسسات التي تنشط في الإنتاج والتوزيع والخدمات أو الاستيراد، سواء كانت تعمل في إطار القانون العام أو الخاص.

أولاً. أشخاص القانون الخاص: من خلال استقراء المادة 03 من القانون 02-04 عرفت مصطلح العون الاقتصادي على أنه: "كل متعهد أو تاجر أو حرفي أو مقدم خدمات أياً كانت صفته القانونية، يمارس نشاطه في الإطار المهني العادي أو يقصد تحقيق الغاية التي تأسس من أجلها." وعليه نجد أن أشخاص القانون الخاص قد يكونون أشخاص طبيعيين وقد يكونون أشخاص معنويين (وكلاهما قد يكون تاجراً أو حرفياً أو جمعية).

1. **التاجر:** طبقاً للمادة 01 من القانون التجاري: "يعد تاجراً كل شخص طبيعي أو معنوي يمارس عملاً تجارياً ويتخذ مهنة

معتادة له ما لم ينص القانون خلاف ذلك". لكي يكتسب الفرد صفة التاجر، يشترط أن يلتزم بتكرار ممارسة الأعمال التجارية

بصفة مستمرة ودائمة حتى يظهر بصفته صاحب مهنة تجارية. يُضاف إلى ذلك الالتزام بالتسجيل في السجل التجاري.

الأعمال التجارية تكون إمّا:

• **بحسب الشكل:** كالتعامل بالاوراق التجارية مثل السفتجة (م 3 ق.ت).

• **بحسب الموضوع:** كالتجارة من أجل البيع (م 2 ق.ت).

• **بالتبعية:** الأعمال التي يقوم بها التاجر لحاجات متجره.

2. **الشركات التجارية:** هي أعمال تجارية بحسب الشكل. وقد نظمها المشرع ووضع قواعد سيرها، وهي: شركات التضامن، شركات

التوصية البسيطة، الشركات ذات المسؤولية المحدودة، شركات المساهمة، شركات التوصية بالأسهم، الشركات القابضة، الشركة

التابعة لشركة أخرى.

3. **الشركات المدنية:** تُنشأ الشركات المدنية استناداً إلى عقد يخضع لأحكام القانون المدني، وتُدار وفق المواد 416 إلى 449 من

القانون المدني.

4. **الحرفي والمؤسسة الحرفية:** يعرف القانون الصادر بتاريخ 10 يناير 1996 (الأمر 01-96) الحرفي بأنه فرد مسجل في سجل

الصناعة التقليدية والحرف، ويمارس نشاطاً يدوياً بوسائل بسيطة ومعارف فنية تقليدية، سواء بمفرده أو بمساعدة أسرته،

متحملاً المسؤولية الكاملة عن نشاطه ونتائجه. يُشترط للحصول على هذه الصفة أن يكون النشاط تقليدياً ومؤهلاً للتسجيل في

السجل المذكور. في السياق نفسه، تنطبق أحكام قانون المنافسة (المادة 2 من القانون 03-03 المعدل بالأمر 05-10) على الأنشطة

المتعلقة بالصناعة التقليدية والحرف، مما يوسع نطاق القانون ليشمل هذا القطاع.

5. **الجمعيات والمنظمات المهنية:** تعرف المادة 02 من القانون 31-90 المؤرخ في 04 ديسمبر 1990 المتعلق بالجمعيات بأنها: "اتفاقية

تخضع للقانون المعمول بها ويجتمع في إطارها أشخاص طبيعويون أو معنويون على أساس تعاقد ولغرض غير مريح، كما يشتركون

في تسخير معارفهم ووسائلهم لمدة محدودة أو غير محدودة من أجل ترقية الأنشطة ذات الطابع المهني والاجتماعي والعلمي والديني

والثقافي والرياضي على الخصوص".

كانت المادة 02 من الأمر 06-95 المتعلق بالمنافسة تشير ضمن الأشخاص الذين تعد الجمعيات جزءاً منها، صراحة إلى الجمعيات

التي كان يتعين عليها اقتصادياً. غير أن المادة 02 من الأمر 03-03 المتعلق بالمنافسة المعدل والمتمم لم تذكر الجمعيات بصيغة

صريحة، وقد ورد النص في صيغة عامة وجاء فيه: "يطلق هذا الأمر على خدمات ما يقوم بها الأشخاص العموميون... الخ".

فعموم النص هنا لا يعني استبعاد الجمعيات من مجال تطبيق قانون المنافسة.

والجمعيات تكتسب الشخصية المعنوية بمجرد تأسيسها وإيداع تصريح التأسيس لدى السلطات العمومية المختصة، وهو عكس الشركة لا تهدف إلى تحقيق الربح ولكنها تلجأ إلى موارد يستثمرها ولا يوجد ما يمنع أن تمارس نشاط يدر عليها أرباحاً أو أن تكون لأعضائها حق اقتسام هذه الموارد. بالإضافة إلى اشتراكات أعضائها أو الهبات والوصايا والإعانات التي تقدمها الدولة أو الجماعات المحلية، كما يمكن أن تكون الجمعية عائدات مرتبطة بالنشاط.

تنص المادة 27 من القانون 31/90: "يمكن للجمعية عائدات مرتبطة بنشاطها مشروطة بأن تستخدم هذه العائدات في تحقيق الأهداف المحددة في القانون الأساسي والتشريع المعمول به". وبالتالي قد تمارس نشاطاً اقتصادياً لو قادت عامة تنظيم فيه مؤسسات أخرى من هذا المنطلق تخضع لقانون المنافسة. وانطلاقاً من ذلك فالجمعيات في تخضع لقانون المنافسة بحكم نشاطها وليس بصفتها (وفي هذا الصدد لا ننظر إليها كشخص وإنما إلى النشاط الذي تمارسه).

وبصدور القانون 12-08 المعدل والمتمم الأمر 03-03 المتعلق بالمنافسة، استدرك المشرع هذا الوضع ونص صراحة على خضوع الجمعيات بأحكام قانون المنافسة. حيث تنص على ما يلي: "...جمعيات ومنظمات مهنية مهما يكن وضعها وشكلها وهدفها..." وتجدر الإشارة إلى أن القانون 12-08 أخضع أيضاً المنظمات المهنية لأحكام قانون المنافسة، كالمهندسين المعماريين والأطباء... وغيرهم، وذلك بسبب تأثير هذه المنظمات في السوق بالرغم من...

ثانياً. أشخاص القانون العام: طبقاً للمادة 49 من القانون المدني أشخاص القانون العام لا يمكن أن تكون سوى أشخاص

معنوية، والأشخاص المعنوية العامة هي الدولة والولاية والبلدية وهذا بحكم تسييرها لخدمات عامة وقيامها بنشاطات معينة ذات صبغة تنافسية، وبالتالي لا يمتد إليها تطبيق قانون المنافسة.

ولكن المادة 02 من الأمر 03-03 المتعلق بالمنافسة المعدل والمتمم تضع استثناء بقولها: "بما فيها تلك التي يقوم بها الأشخاص العموميون إذا كانت لا تندرج ضمن إطار ممارسة صلاحيات السلطة العامة أو أداء مهام المرفق العام"، لأن مهام المرفق العام مثل: مجمع سونلغاز ومؤسسة المياه نشاطاتها محتكرة من طرف الدولة (تقوم بالاحتكار وبالتالي فكل ما هو محتكر لا يخضع للمنافسة).

ومن هنا إذا كان نشاط الأشخاص المعنوية العامة لا يندرج ضمن إطار ممارسة صلاحيات السلطة العامة أو أداء مهام

المرفق العام فإنها تخضع بصفتها القانونية إلى الأمر المتعلق بالمنافسة. وهذا الحكم ينصرف على "المؤسسات العمومية ذات الطابع

الصناعي والتجاري".

وقد رفعت الدولة الاحتكار في بعض القطاعات، وأفسحت المجال للخوادم، وبالتالي دخلت في دائرة المنافسة. وقد بين الأمر

22-95 المعدل والمتمم المؤرخ في 26 أوت 1995 المتعلق بخصوصية المؤسسات العمومية 3: القطاعات المعنية بالخصوصية وهي

على سبيل الحصر: الفنادق، السياحة، الصناعات النسيجية، الصناعات الزراعية الغذائية، الصناعات التحويلية في المجالات

الميكانيكية والكهربائية وغيرها، النقل البري للمسافرين والبضائع، التأمينات، الصناعات الصغيرة والمتوسطة، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وقد عدلت المادة 2 المذكورة أعلاه بموجب قانون رقم 12-08 المعدل والمتمم للأمر 03-03 المتعلق بالمنافسة وأصبحت تنص على أنه: ".....غير أنه يجب ألا يعيق تطبيق هذه الأحكام أداء مهام المرفق العام أو ممارسة صلاحيات السلطة العمومية". بدلا من "... بما فيها تلك التي يقوم بها الأشخاص العموميون إذا كانت لا تندرج ضمن إطار ممارسة صلاحيات السلطة العامة أو أداء مهام المرفق العام"، حيث يتضح من ذلك أن المشرع الجزائري يدرج ضمن نطاق تطبيق أشخاص القانون العام ولكن بشرط ألا يعوق تطبيق أحكام هذا القانون ممارسة الهيئات العمومية لصلاحيات السلطة العامة أو أداء مهام المرفق العام.

المحور الثاني: نطاق تطبيق قانون المنافسة من حيث النشاطات

تنص المادة 02 من الأمر 03-03 المتعلق بالمنافسة قبل تعديله على أنه: "يطبق هذا الأمر على نشاطات إنتاج التوزيع والخدمات". وقد عدلت هذه المادة بموجب قانون رقم 12-08 المعدل والمتمم للأمر 03-03 المتعلق بالمنافسة التي تنص على: بعض النظر عن الأحكام الأخرى المخالفة، تطبق أحكام هذا الأمر على ما يأتي: نشاطات الإنتاج: بما فيها النشاطات الفلاحية أو المرتبطة المواد الأولية أو نشاطات التوزيع ومنها تلك التي يقوم بها مستوردو السلع لإعادة بيعها عن طريق الوكلاء ووسطاء بيع الجملة وبائعو اللحوم بالجملة، ونشاطات الخدمات والصناعة التقليدية والصيد البحري، وتلك التي يقوم بها أشخاص معنوية عمومية وجمعيات ومنظمات مهنية مهما يكن وضعها القانوني وشكلها وهدفها.

وباستقراء هذه المادة والتعديلات الواردة عليها في مجال تطبيق قانون المنافسة تحدد مجموعة النشاطات التي حددها

المشرع والتي لم يعرفها، وهي على النحو التالي:

أولا. الإنتاج:

تعرف المادة الأولى من المرسوم التنفيذي 90-39 المؤرخ في 30 جانفي 1990 المتعلق برقابة الجودة وقمع الغش "الإنتاج" على أنه: "جميع العمليات التي تتمثل في تربية المواشي والمحصول الفلاحي والجني والصيد البحري وذبح المواشي وصنع منتج ما وتحويله وتوضيبيه ومن ذلك خزنه في أثناء صنعه وقبل أن يسوق له."

كما عرفته المادة 3 من قانون 03-09 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش، كما يلي: "العمليات التي تتمثل في تربية المواشي وجمع المحصول والجني والصيد البحري والذبح والمعالجة والتصنيع والتحويل والتوضيب وتوزيع المنتج بما في ذلك تخزينه أثناء مرحلة تصنيعه وقبل تسويقه الأول."

يستنتج من هذا التعريف (الذي يتميز بأنه غير شامل) أن الإنتاج يكون:

- نشاطا صناعيا في الغالب، يتمثل في صنع المنتج وتحويله وتوضيبيه وتركيبه.
- يمتد إلى عمليات أخرى كالنشاطات الفلاحية، تتمثل في تقديم المنتج في شكله الطبيعي كمنتج زراعي وصيد الأسماك وغيرها.

أما المنتج فقد عرفته المادة 02 من المرسوم التنفيذي 90-39 بأنه: "كل شيء منقول مادي قابل لأن يكون موضوع

معاملات تجارية." فهذه المادة تحصر مفهوم المنتج في المنقولات المادية، وهي: "كل الأشياء غير المستقرة وغير الثابتة ويمكن نقلها

فتكون قابلة للتوزيع." وقد عرفته المادة 10 من قانون 09-03 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش المنتج، كما يلي: "كل سلعة

أو خدمة يمكن أن يكون موضوعها تنازل بمقابل أو مجاناً."

يتضح من خلال هذه المادة أن المشروع الجزائري من خلال تعريفه للمنتج استعمل مصطلحاً عاماً شاملاً للسلع والخدمات

يتجسد في أي شيء يكون ثمرة إنتاج العمليات الصناعية والميكانيكية أو نتيجة الجهد البشري، كالمنتجات الفلاحية التي تشمل

تربية كل أنواع المواشي. كما يمكن أن تمتد إلى المنتجات الغذائية، وينطبق الأمر أيضاً على الموارد الصيدلانية والطبية.. وغيرها.

وبالتالي يستبعد من دائرة هذا التعريف العقارات؛ لأنها مستقرة وثابتة بحجزها، ولا يمكن لها دون ذلك، غير أنه تجدر

الإشارة إلى أن العمليات الواردة على العقار يمكن أن تكون الخدمات ذاتها خاضعة لقواعد المنافسة مثل: نشاط الوكالات العقارية.

ثانياً. التوزيع:

هي مرحلة توسط الإنتاج والبيع النهائي تتضمن نقل المنتج من المنتج إلى مخازن الموزع إما بالجملة أو بالتجزئة. والموزع

عليه أن يتأكد من صلاحية المنتج للاستهلاك بصفته مهنيًا بمفهوم المادة 02 من المرسوم التنفيذي 90-266 التي تعتبر محترفاً أو

مهنيًا: "كل منتج أو صانع أو وسيط أو حرفي أو تاجر أو موزع وعلى العموم كل متدخل ضمن إطار صفقة في عملية عرض المنتج أو

الخدمة للاستهلاك."

فالموزع كالمنتج يترتب عليه ما يترتب على المنتج من التزامات تجاه المستهلك، ويكون ضامناً مثله لسلامة المنتج الذي يزعم

من أي عيب يجعله غير صالح للاستعمال المخصص له أو من أي خطر ينطوي عليه.

وعملية التوزيع لا تقل أهمية عن مرحلة الإنتاج بحيث تتطلب إمكانيات مادية وبشرية وخبرة فنية الأمر الذي يدفع بالمنتج

للبحث عن محترف في عملية التوزيع، ومن هنا تظهر عقود التوزيع بين الموزعين والمعوزين تتمثل في تحديد الوسيط في عملية

التوزيع، إلى جانب تحديد السوق الذي يتم فيه توزيع السلع والخدمات. ونظراً لوجود طرف ضعيف في العقد فإن أحكام قانون

المنافسة تتدخل لحمايته من أجل ضمان توازن العلاقة التعاقدية التي تربط بين المنتج والموزع.

أما البيع النهائي: فهي العملية الأخيرة التي يتم فيها إيصال المنتج إلى المستهلك وتتدخل في عملية التسويق. فإذا كان الأمر

03-03 المتعلق بالمنافسة يشير في المادة 02 إلى نشاطات الإنتاج والتوزيع والخدمات فإن ذلك لا يعني استبعاد عملية البيع نهائياً.

وبالتالي فإن البيع النهائي هو مبني.

ثالثاً. الخدمات:

ورد تعريف الخدمات في المادة 02 من المرسوم التنفيذي 90-39 المتعلق برقابة الجودة وقمع الغش بأنها: "كل مجهود

يقدم ما عدا تسليم المنتج ولو كان هذا التسليم ملحقا بالمجهود المقدم أو دعماً له." فمقدم الخدمات هو الشخص الذي يقوم

بأداء أعمال أو نشاطات لخدمة الجمهور إما لتوفير راحتهم أو تلبية حاجاتهم، كأصحاب الفنادق أو أصحاب الوكالات السياحية أو أصحاب المطاعم..... وغيرهم. ومن أمثلة الخدمات: التنظيف، والتصليح، والترميم، والنقل. بينما تسليم المنتج لا يدخل في مفهوم الخدمة لأنه التزم يرتب على عقد المنتج أو الموزع أو البائع. ومقدم الخدمات يلتزم بما يلتزم به المنتج من إعلام بخصوص الخدمة المقدمة، مثلاً يجب إعلام طالب الخدمة بالأجر الواجب وسعرها وما إلى ذلك، كما يلتزم مؤدي الخدمة بالتزاماتها.

رابعاً. الصفقات العمومية:

وحسب مقتضيات المادة 02 من القانون 12-08 المعدل والمتمم للأمر 03-03 فقد أخرج المشروع الجزائري رقابة قانون المنافسة على الصفقات العمومية، جراء الممارسة المقيدة للمنافسة من قبل العارضين، وفق مطهرين أساسيين حسب ما جاء في الفقرة الأخيرة من المادة التي تنص على أن: "الصفقات العمومية يتم نشر الإعلان عن المناقصة إلى غاية منح النهائي للصفقة." فمن منطلق إخضاع الطلب العمومي لمبادئ المنافسة، تتدخل المشرع لفرض هذه المبادئ في كل العقود العمومية من خلال إلزام تطبيقها في الطلب العمومي وإجبار المترشحين لنيل الصفقة على ضمان احترامها. فمن مصلحة هذا الأخير التأكد من أن ترشحه وعرضه لنيل الصفقة العمومية سوف يعمل في شروط تضمن المساواة والشفافية.

1- وبالرجوع إلى نص المادة 02 من المرسوم الرئاسي 250-02 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية، يمكن تعريف الصفقات العمومية بأنها: "عقود مكتوبة في مفهوم التشريع المعمول به، تبرم وفق الشروط المنصوص عليها في هذا المرسوم قصد إنجاز الأشغال واقتناء المواد والخدمات والدراسات، لحساب المصلحة المتعاقدة". وقد حددت المادة 11 من نفس المرسوم السابق صراحة الصفقات:

- عقد إنجاز الأشغال العامة.
- عقد اقتناء اللوازم (المواد).
- عقد تقديم الخدمات.
- عقد إنجاز الدراسات.

بالإضافة إلى عقود إدارية أخرى كعقد الامتياز، كما نص المشروع في نفس المرسوم على أن الصفقات تبرم على طريقتين:

- الأصل: يتمثل في المناقصة.
- الاستثناء: يتمثل في التراضي.

أ- طلب العروض (الإعلان عن مناقصة): هو إجراء يستهدف الحصول على عروض من عدة متعهدين متنافسين مع تخصيص الصفقة، دون مفاوضات للمتعهد الذي يقدم أحسن عرض من حيث المزايا الاقتصادية استناداً إلى معايير موضوعية تعد قبل إطلاق الإجراء.

وأوضحت المادة 42 من المرسوم الرئاسي 15-247 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتعويضات المرفق العام أنه: يمكن أن يكون طلب العروض وطنياً أو دولياً ويكون على أحد الأشكال التالية: طلب العروض المفتوح، طلب العروض المفتوح مع الشروط، قدرات دنيا، طلب العروض المحدود، المساومة.

ب- التراضي: هو إجراء تخصيص صفقة لمعامل متعاقد واحد دون الدعوة الشكلية إلى المنافسة، ويمكن أن يكتسب التراضي شكل التراضي البسيط أو شكل التراضي بعد الاستشارة وتنظم هذه الاستشارة بكل الوسائل المكتوبة الملائمة حسب ما جاء في المادة 41 من تنظيم الصفقات.

فالصفقات العمومية يجب أن تحترم فيها مبادئ حرية الوصول إلى الطلبية العمومية والمساواة في التعامل وشفافية مرحلة الإبرام، بما أن المشروع من خلال المادة 02 من قانون المنافسة كان صريحاً بضم الصفقات العمومية، فهذا يعني أن قانون المنافسة اتسع نطاقه ليشمل هذه الأخيرة، وعليه فإن مؤسسات تمنح لنيل الصفقات العمومية في دورها تخضع لقانون المنافسة ما عدا تلك التي تمارس صلاحيات السلطة العامة.

يهدف المشرع من خلال إخضاع الصفقات العمومية إلى قانون المنافسة إلى ترشيد النفقات العمومية وإبعادها عن المعاملات المشبوهة، لاسيما الاتفاقات التي قد تتم بين المتعاملين الاقتصاديين في تقسيم الصفقات مما قد يمس بشكل مباشر بمبدأ المنافسة الحرة وتسليم الجبري من إبرام الصفقة العمومية مما يؤثر على فعالية أداء المؤسسات في السوق، ويخلف المبادئ المكرسة في منح الصفقة.

خامسا. الاستيراد:

أدرج القانون رقم 08-12 المعدل والمتمم للأمر 03-03 المتعلق بالمنافسة نشاط الاستيراد، وقد عرف المرسوم التنفيذي 05-467 المتعلق بشروط مراقبة مطابقة المنتوجات المستوردة عبر الحدود وكيفيات ذلك بأنه: "كل المنتوجات التي تمر عبر الحدود وتخضع لمراقبة السلطة العامة للتأكد من المواصفات الوطنية والدولية".

وقد أخضع المشروع الجزائري هذا النشاط لقانون المنافسة نتيجة لانفتاح الجزائر على الأسواق الخارجية لمحاولة ضبطه، فنشاط الاستيراد ليس مطلقاً وإنما يدخل في إطار النشاطات المقننة، وبالتالي يخضع لقواعد وإجراءات معينة يستوجب احترامها.

سادسا. الصيد البحري:

لقد أدرج المشروع الجزائري قطاع الصيد البحري من ضمن النشاطات التي تخضع لقانون المنافسة من خلال المادة 2 من القانون 05-10 المعدل والمتمم لقانون المنافسة 03-03، وذلك بهدف فرض رقابة على هذا النشاط وإدماجه بصفة مستدامة في الاقتصاد الوطني نظراً لأهميته، خاصة وأن الجزائر تمتلك إمكانات طبيعية ضخمة في هذا القطاع.

المحور الثالث: نطاق تطبيق قانون المنافسة من حيث المكان

يتم تطبيق قواعد المنافسة ومن حيث المكان في المجال المسمى بالسوق حيث أن استعراض المقصود بالسوق أمر في غاية

الأهمية لتحديد مجال تطبيق قانون المنافسة.

أولاً. تعريف السوق

هناك علاقة وطيدة بين المنافسة والسوق، فأحكام قانون المنافسة تهدف إلى تحديد نسبة المنافسة اللازمة والمناسبة داخل السوق، وهذا الأخير هو الإطار الذي يتم فيه تطبيق قانون المنافسة، والمتعامل الاقتصادي الذي ينشط في سوق ما يجب عليه أن يحترم القواعد التي تنظم ذلك السوق. لهذا قبل تطبيق قانون المنافسة يجب أن نتأكد من أن المؤسسة المعنية تنشط في سوق خاضع للمنافسة.

والمشروع الجزائري من خلال الأمر 06-95 المتعلق بالمنافسة المحلي لم يقدم مفهوماً لمعنى السوق، إلا أنه يصدر المرسوم التنفيذي رقم 314-2000 المتعلق بتحديد المقاييس التي تبين أن العون الاقتصادي في وضعية هيمنة، وكذلك مقاييس الأعمال الموصوفة بالتعسف في وضعية الهيمنة تم تعريف السوق في المادة 3 منه كما يلي: "يقصد بالسوق أو جزء منه السوق المرجعي لتحديد وضعية الهيمنة السلع أو الخدمات التي يوفرها العون الاقتصادي، والسلع والخدمات البديلة التي يمكن أن يحصل عليها المتعاملون أو المنافسون في نفس المنطقة الجغرافية".

وقد عرف المشروع الجزائري السوق من خلال الأمر 03-03 المتعلق بالمنافسة المعدل والمتمم في المادة 03 على أنه: "كل سوق السلع أو الخدمات المعنية بممارسات مقيدة للمنافسة، وكذلك تلك التي يعتبرها المستهلك معادلة أو تعويضية بسبب مميزاتها وأسعارها والاستعمال الذي خصصت له والمنطقة الجغرافية التي تعرض المؤسسات فيها السلع أو الخدمات المعنية." ويعتمد من هذا التعريف أن السوق في نظر المشروع الجزائري يتركز على طبيعة السلع والخدمات المعروضة في إقليم جغرافي معين.

فالسوق إذن هو مصطلح اقتصادي يعبر عن الوسيلة التي تؤدي إلى تحقيق أفضل مردود في ظل اقتصاد السوق الذي فيه يلتقي العرض والطلب لمنتج أو خدمة.

2- معايير تحديد السوق:

وطبقاً للمادة 3 من الأمر 03-03 المتعلق بالمنافسة السالفة الذكر أن السوق يتحدد بمعايير نذكر منها:

أ- معيار السلع والخدمات: فالسوق يركز على وجود منافسة بين المنتجات والخدمات، حيث يجب أن تكون هذه الأخيرة قابلة للإحلال، ويعتبر السلع والخدمات قابلة للتبادل أو تعويضية فيما بينها إذا كانت قابلة للحلول فيما بينها نتيجة أسعارها، وكذلك استعمالها أو العرض الذي خصصت له.

ب- معيار المنطقة الجغرافية: ويقصد بالنطاق الجغرافي للسوق، ذلك الحيز أو الإقليم الذي تقوم فيه المؤسسات المعنية بتقديم خدمات أو التعامل في السلع المعنية، والتي تقوم فيه شروط منافسة متشابهة. ويمكن أن يتم تمييز عن المناطق الجغرافية

الأخرى لكن شروط المنافسة تختلف بصفة جوهرية. فهناك أسواق عالمية مثلاً تخص صناعة السيارات وهناك أسواق محلية أو وطنية تخص المشاريع الناشئة مثلاً، ويتم تحديده عن طريق الأخذ بعين الاعتبار تجانس شروط المنافسة.